التوتر المصري السعودي: من قرر أن ينقلب القاهرة أم الرياض؟

القاهرة - فارس رياض الجيرودي

عكس ما حاولت وسائل الإعلام السعودية الإيحاء به لم يأت قرار شركة أرامكو السعودية وقف الالتزام بالاتفاق الخاص بتزويد مصر بالمشتقات البترولية كرد على التصويت المصري لمصلحة القرار الروسي بشأن سورية في مجلس الأمن، فحسب المعلومات المتوافرة تم إبلاغ الجانب المصري بوقف العمل بالاتفاق من أرامكو قبل جلسة مجلس الأمن المتعلقة بسورية بيومين، كما أن الموقف المصري في الجلسة لم يكن مفاجئاً أو خارجا عن سياق ما التزمت به القاهرة سابقا من مبادئ في موقفها من الصراع في سورية، بما يبرر ردا من هذا النوع، حيث عملت السياسة المصرية في عهد السيسي على محاولة تحقيق التوازن بين تحالفها الإستراتيجي مع كل من الولايات المتحدة الأميركية على المستوى الدولي ومع السعودية على المستوى الإقليمي من جهة، وبين ما تمليه عليها مبادئ ثورة ٣٠ يونيو التي يستمد منها النظام شرعيته، من ضرورة مواجهة خطر الجماعات المتأسلمة والوقوف إلى جانب الدول الشرعية ومؤسساتها وعلى رأسها الجيوش الوطنية، وما تمليه عليها أيضاً مبادئ الأمن القومي المصري من ضرورة التنسيق مع المؤسسات الأمنية السورية ضد خطر تلك الجماعات، وكنتيجة لهذه الرغبة بتحقيق التوازن كانت مصر الدولة الوحيدة التي صوتت مع القرارين الروسي والفرنسي معاً.

إن الموقف المصري بالتصويت بالموافقة على القرار الروسي لم يكن يحمل في طياته نيات انقلابية على موقع القاهرة كحليف إستراتيجي لواشنطن أو الرياض، بقدر ما جاء محاولة لاستباق ما يمكن أن تسفر عنه تطورات الصراع في سورية، وذلك بعد أن رفعت روسيا مستوى التحدي عقب تملص إدارة أوباما من اتفاقها مع موسكو، حيث هددت موسكو ولأول مرة بإسقاط أي طائرة تعتدي على الجيش العربي السوري، وذلك بالتزامن مع إرسال أسلحة دفاعية وطائرات هجومية روسية جديدة إلى الميدان السوري، ما يمكن اعتباره تحولا إستراتيجيا، لم يقابله رد أميركي بالمستوى ذاته من القوة، وهذا يعني وفق ما قرأته القاهرة أننا مقبلون بالضرورة على عملية عسكرية كبيرة للجيش السوري ضد الجماعات الإرهابية وبغطاء روسي، ستضطر الولايات المتحدة بنتيجتها للعودة إلى طاولة المفاوضات بشروط أقل تواضعا، وذلك مهما طال الزمن، وبناء عليه ترى القاهرة أن الوضع سيكون ملائما في نهاية المطاف لتعيد طرح نفسها مجدداً كعراب مناسب للتسوية في سورية، نظرا لما احتفظت به من علاقات جيدة مع جميع الأطراف: روسيا والولايات المتحدة والدولة السورية والمعارضة السورية التي اجتمعت في مؤتمر بالقاهرة العام الماضي برعاية وزارة الخارجية المصرية، وهي معارضة مختلفة عما سمي مؤخراً بمعارضة الرياض، حيث تم استبعاد كل الجماعات المسلحة على الأرض السورية من التمثيل في المؤتمر، عدا وحدات الحماية الكردية، التي تعتبر معارضة معتدلة يمكن التفاهم معها من دمشق وموسكو.

لكن التطور المفاجئ والانقلابي فعلا كان طريقة الرد السعودي على التصويت المصري، حيث خرج الخلاف بين القاهرة والرياض حول الأزمة السورية لأول مرة ورسميا للعلن، عبر تصريح المندوب السعودي في مجلس الأمن، والذي وجه لوما صريحا للقاهرة على موقفها، ووصل اللوم لدرجة اعتبار التصويت المصري خروجا عن الموقف العربي، حيث وصل الغرور بالرياض إلى اعتبار نفسها وحدها هي من يحدد الموقف الرسمي العربي، وبمعزل عن أي اتفاق مع العواصم التاريخية دمشق وبغداد والقاهرة ولا حتى مع واحدة منها.

إن التصريح الحاد الذي أطلقه المندوب السعودي وما سبقه من قرار وقف إمداد مصر بالمشتقات النفطية يوحيان بأن هناك من قرر في الرياض الانقلاب على التحالف مع مصر وهي في ذروة أزمتها الاقتصادية، حيث تم التذرع بالتصويت المصري على القرار الروسي لإخراج ذلك القرار إلى العلن، وهذا ما أكدته خطوة سحب السفير السعودي من القاهرة.

وبغض النظر عن دوافع هذا الانقلاب السعودي، وإذا كان لأسباب اقتصادية تتعلق بالأزمة المالية الكبيرة التي تمر بها مملكة آل سعود، أو بهدف ممارسة ضغوط على مصر لفرض سيطرة كاملة على قرارها السياسي كما أوحى الرئيس السيسي في خطابه الأخير، أو لكلا السببين معاً، يبقى من المفيد التذكير بأن القيادة المصرية الحالية تحملت الكثير من أجل إبقاء التحالف مع السعودية حيا، حيث يواجه الاقتصاد المصري أزمة وجودية خانقة، عقب توقف السياحة المورد الاقتصادي الأهم للبلاد، وما نتج عنه من تضخم وانهيار في سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، بما ينذر بتفاقم الأزمات المعيشية التي يعاني منها المواطن المصري، لذلك قبلت القاهرة في سبيل المحافظة على علاقات جيدة مع السعودية الداعم الخارجي الأهم للاقتصاد المصري، التغاضي عن قتال الرياض إلى جانب الإخوان المسلمين في اليمن، وشاركت رمزيا فيما سمي التحالف العربي هناك، كما تناست التحالف بين آل سعود ونظام أردوغان عدوها الإقليمي الأول اليوم، وما نتج عن ذلك التحالف من دعم هائل للجماعات الإرهابية في سورية، كما تحملت العبث السعودي بالأمن القومي المصري من خلال الاستثمار في سد النهضة في إثيوبيا، كذلك قبلت قيادة السيسي أن تخوض مواجهة داخلية مع القاعدة الجماهيرية التي تساندها في مصر نتيجة أزمة جزيرتي صنافير وتيران اللتين طالبت بهما الرياض، لتحقيق التواصل الجغرافي مع الكيان الصهيوني.

ولكن كل ذلك لم يشفع على مايبدو للقاهرة، التي ستضطر ربما للبحث عن داعم اقتصادي آخر وإستراتيجية اقتصادية أخرى في حال قررت السعودية وقف ما التزمت به من حزمة مساعدات وقروض وودائع ضرورية من أجل المضي بالخطة الاقتصادية المصرية، والتي تنص على ايفاء ٦ مليارات دولار قديمة لنادي الدائنين في باريس مقابل صرف قرض بنك النقد الدولي، مما يقدم فرصة حقيقية للمحور المقابل في العالم محور الصين روسيا إيران للتقدم بطوق النجاة لمصر، فأم الدنيا وبلد الأزهر تشكل وزنا راجحا على المستويين العربي والإسلامي، رغم الظروف الصعبة التي تمر بها، وهي مع التزامها حتى اللحظة بالتحالف الإستراتيجي الذي أقامته مع واشنطن نتيجة اتفاق كامب ديفيد، إلا أنها تبقى دولة مؤسسات تقيم سياستها الخارجية على حسابات الربح والخسارة، عكس الأنظمة العائلية الوظيفية في الخليج والتي تتحرك لخدمة لمصالح الغربية بدوافع غرائزية بحتة.

موغيريني هاتفت أنقرة وطهران.. والرياض على أجندتها

في خطوة لافتة.. الاتحاد الأوروبي يطرح «المصالحات الوطنية» ويغفل «الانتقالية»

سامر ضاحي

ينطلق الاتحاد الأوروبي في محاولة للحاق بركب الفاعلين في الأزمة السورية تزامناً مع إخفاق اجتماعين دوليين بخصوصها في لوزان ولندن مطلع الأسبوع الجاري، مدركاً أن الفرصة اليوم لا تزال متاحة أمامه للعودة إلى ساحة المنافسة الدولية من باب الأزمة التي تزيد أوجاع السوريين يوماً بعد يوم.

وفيما دأب الفاعلون في الأزمة سابقاً على التحدث عن عملية سياسية تتضمن مرحلة انتقالية لا تزال مقتصرة على المفهوم وتنضوي على كثير من المتناقضات والتفسيرات بين الحكومة والأطراف الداعمة لها من جهة وبين المعارضات المتشعبة والقوى الداعمة لها أيضاً، إلا أن اتحاد بروكسل أعاد إنتاج مصطلح جديد في أدبيات العملية السياسية وهو «إنجاز المصالحة الوطنية» بعدما كان هذا المصطلح شعاراً ترفعه الحكومة السورية في العديد من المناطق تمهيداً لهدن تسفر عن نتائج تختلف بين منطقة وأخرى.

وأمس كان اتصال الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، مع كل من وزيري الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، والتركي مولود جاويش أوغلو لبحث «المستقبل السياسي لسورية» بعد يوم من قرار وزراء خارجية الدول الأعضاء في في لوكسمبورغ، «البدء بحوار مع الدول الإقليمية ذات التأثير في مجرى الصراع السوري، للعمل سوياً على التحضير لمستقبل البلاد ما بعد انتهاء الصراع»، حيث أكدت المسؤولة الاتحادية أن نطاق محادثاتها سيشمل السعودية أيضاً، دون إهمال أطراف المعارضة السورية.

ورغم أن موغيريني شددت على أن البحث في مستقبل سورية، ليس بديلاً عن الموقف الأوروبي الداعم للأمم المتحدة لإيجاد حل للصراع في هذا البلد، وأنها تساند كل الجهود التي تبذل من أجل حث أطراف الصراع على العودة إلى طاولة المفاوضات إلا أنه لا يمكن تجاهل التحول الأوروبي اللافت مؤخراً تجاه سورية فاجتماع لندن وتصريحات موغريني مؤخراً تشير إلى نية واضحة للاتحاد للعب دور أكبر في حل الأزمة. ولأن بروكسل تدرك أنه لا بد من جديد في العملية السياسية فإن أفكارها التي تنقلها موغيريني تتمحور حول «العمل على ترتيب الأوضاع التي تسمح بتأمين بيئة مناسبة لإنجاز المصالحة الوطنية وإعادة إعمار سورية، عندما ينتهي الصراع» دون الإفصاح عن نية التدخل الدبلوماسي في صياغة الحل الذي لم تتوصل موسكو وواشنطن إلى الاتفاق بشأنه رغم كل ما يعلنانه من أنه لا بد أن يكون صنيعة الشعب السوري.

وفي مؤشر على ارتفاع الصوت الأوروبي لم تنتظر موسكو أول من أمس أن يجف حبر اجتماع اللوكسمبورغ الأوروبي لتعلن عن هدنة في حلب لثماني ساعات بعدما أولى رؤساء الدبلوماسية الأوروبية اهتماماً خاصاً للوضع في شرقي المدينة داعين إلى وقف كل أعمال القصف و«العمل على عدم إفلات المسؤولين عما يرتكب من انتهاكات هناك من العقاب».

ومصطلح «المصالحة الوطنية» الذي تستخدمه الحكومة السورية عادة مع الكثير من المناطق التي يسيطر عليها المسلحون تمهيداً لإخراجهم منها أو تمهيداً لتسويات ما أو هدنة استنسخته موغريني في تصريحاتها تزامناً مع نجاحات دمشق في هذا الخصوص ولاسيما في ريف العاصمة في مدن ومناطق داريا وقدسيا والهامة والمعضمية بريف دمشق وحي الوعر في حمص وسواها.

واليوم تبدو الفرصة متاحة للحكومة السورية لنقل التجربة إلى حلب، ومن هنا كان لابد للتجارب الناجحة أن تلقي بظلالها على المواقف السياسية فرأى الأوروبيون أن استخدام مصطلح المصالحة من شأنه تقريب الهوة بين أطراف الحرب، بعدما لعبت مصطلحات «المرحلة الانتقالية» أو«الحكومة المؤقتة» في زيادتها مع استمرار الأمم المتحدة ومبعوثها إلى سورية ستيفان دي ميستورا بالامتناع عن تقديم شرح مفصل عن مقاصد هذه المصطلحات التي يستخدمها في كل بياناته.

أما خيارات الاتحاد الأوروبي حالياً فلا تزال محصورة بتثبيت أقدامه كفاعل في الأزمة أولاً ثم الانتقال إلى صناعة الحلول ثانياً أو لعب دور الوساطة في الأزمة بعدما فشلت الأمم المتحدة بأن تكون محايدة فيها، في ظل العجز الذي يفرضه حق «الفيتو» الممنوح لبعض القوى الدولية على مجلس الأمن الدولي.

ولا أدل على المحاولات الأوروبية للعودة إلى الساحة السورية من التركيز على مرحلة إعادة الإعمار التي يسيل لها لعاب كل القوى الدولية.

الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني (رويترز)

قيادة الجيش: تحرير الموصل معركتنا وعبور الحدود اعتداء على سيادة سورية

وكالات

أكدت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة أن معركة تحرير الموصل من رجس الإرهاب هي معركتها، معتبرة أن أي محاولة لعبور الحدود هي بمنزلة اعتداء على سيادة سورية.

وقالت القيادة في بيان لها، وفق وكالة «سانا» للأنباء: إنه «بعد بدء العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش العراقي الشقيق والقوى الرديفة لتحرير مدينة الموصل من عصابات داعش الإرهابية وفرار المجاميع الإرهابية تحت وطأة الضربات التي تتلقاها على يد أبطال الجيش العراقي بدأ يتضح المخطط الخبيث لداعمي الإرهاب الدولي وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأميركية والسعودية لتأمين طرق وممرات عبور آمنة لإرهابيي داعش الفارين من الموصل باتجاه الأراضي السورية».

وأضافت القيادة: إن الهدف من تأمين تلك الممرات «الحفاظ عليهم وحمايتهم من جهة وتعزيز الحضور الإرهابي داخل الأراضي السورية من جهة أخرى في محاولة لفرض واقع ميداني جديد في المنطقة الشرقية على اتجاه دير الزور والرقة وتدمر».

وتابعت القيادة في بيانها: إن «معركة تحرير الموصل وكل أراضي العراق الشقيق من رجس الإرهاب هي معركتها وإنها تعتبر أي محاولة لعبور الحدود هي بمنزلة اعتداء على سيادة الجمهورية العربية السورية وإن كل من يقدم على هذه المحاولة يعد إرهابياً وسيتم التعامل معه بجميع القوى والوسائط المتاحة».

هذا ورحبت سورية الإثنين بالعملية العسكرية التي بدأها الجيش العراقي والمجموعات المقاتلة الداعمة له لتحرير محافظة الموصل من تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، معتبرة أن هذا القرار بتحرير الموصل نقلة نوعية في إطار الحرب على الإرهاب يجب أن تلقى الدعم الكامل من جميع دول المنطقة والعالم.

رأى أن واشنطن لا تريد إنهاء الأزمة السورية بل إطالة أمدها لتدمير سورية وإضعاف الجيش

المعارض محمود مرعي: على السوريين في المعارضة والموالاة العمل على فتح طاولة الحوار السياسي السوري السوري

الوطن

اتهم الأمين العام لـ«هيئة العمل الوطني الديمقراطي» المعارضة محمود مرعي الولايات المتحدة الأميركية بالتنسيق مع تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية للانسحاب من مدينة الموصل العراقية إلى مدينة الرقة في سورية.

وأطلقت الحكومة العراقية الإثنين عملية تحرير الموصل من تنظيم داعش التي طال انتظارها وتعد الأكبر منذ انسحاب القوات الأميركية نهاية ٢٠١١.

وتشارك في العملية إلى جانب القوات الحكومية الرئيسية بينها الجيش والشرطة، قوات أخرى بينها «البيشمركة» الكردية ومقاتلون من عشائر سنية وقوات الحشد الشعبي.

كما تدعم الولايات المتحدة الأميركية العملية بمستشارين عسكريين في العراق. كما انطلقت العملية بدعم من طائرات التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال مرعي: «معركة الموصل تتم بموجب اتفاق أميركي تركي غربي مع الحكومة العراقية ومع إقليم كردستان لتحرير الموصل من تنظيم داعش الإرهابي ومغادرة الإرهابيين وأسرهم إلى سورية».

وأضاف: «مع بداية عملية تحرير الموصل كانت كل منافذ الموصل مغلقة عدا ممراً آمناً للانتقال إلى سورية، حيث يقدر عدد من سوف يغادر إلى سورية من الإرهابيين الدواعش تسعة آلاف إرهابي».

وتابع: «معركة الموصل بدأت بأطرافها، وأعتقد أن الولايات المتحدة الأميركية تنسق مع الإرهابيين للانسحاب من الموصل إلى سورية وأن هذا الاتفاق سوف ينفذ خلال أسابيع قليلة رغم تهجير المواطنين إلى تركيا وسورية وإلى مناطق آمنة في العراق».

وشهدت مدينة لوزان السويسرية السبت اجتماعاً استمر ٤ ساعات لبحث الأزمة في سورية بمشاركة وزيري الخارجية الروسي والأميركي وعدد من وزراء خارجية بعض الدول في المنطقة ودي ميستورا.

وأخفقت محادثات لوزان التي دعا إليها كيري في الاتفاق على إستراتيجية مشتركة مع روسيا لإنهاء الأزمة في سورية المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات. ومن اللافت أن أوروبا لم تشارك في الاجتماع.

وقال مرعي في تصريحه: «الولايات المتحدة الأميركية لا ترغب في الفصل بين الإرهاب والتنظيمات المعتدلة وهي ترى بـ«جبهة النصرة» التي غيرت اسمها إلى «فتح الشام» تنظيماً معتدلاً وهي تريد لهذه التنظيمات أن يكون لها مهام وظيفية تؤديها في العراق وسورية ومصر وليبيا ودول أخرى»

ورأى الأمين العام لـ«هيئة العمل الوطني الديمقراطي» أن اجتماع لوزان هو «إدارة للأزمة السورية وترحيلها للإدارة الأميركية الجديدة، لأن الولايات المتحدة الأميركية لا تريد إنهاء الأزمة السورية بل إطالة أمدها لتدمير البنية التحتية السورية وإضعاف الجيش السوري والعمل على تفتيت الدولة السورية وتقسيمها إلى دويلات وفدراليات، على حين روسيا الاتحادية جادة بمكافحة الإرهاب بالتعاون مع الجيش السوري وإيران ودول البريكس». والإثنين عقد في لندن لقاء بين وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظراء له أوروبيين وخليجيين شنوا خلاله هجوماً عنيفاً على روسيا والعملية العسكرية التي يقوم بها الجيش العربي السوري في حلب.

وقال مرعي: «لقاء لندن هو لقاء أميركي غربي خليجي للضغط على روسيا الاتحادية والدولة السورية من خلال التهديد بفرض عقوبات اقتصادية على الحكومة الروسية وعلى الحكومة السورية». وختم مرعي تصريحه بالقول: «نحن بهيئة العمل الوطني الديمقراطي نرى أن على السوريين في المعارضة والموالاة العمل على فتح طاولة الحوار السياسي السوري السوري وفقاً لبيان فيينا وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٤٥ لأن سورية بحاجة إلى كل أبنائها وكل أصدقائها المخلصين».

تركيا تؤكد: سنفعل ما نراه مناسباً من دون أذن من أحد

أردوغان: منبج بعد الباب

الوطن - وكالات

حدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هدفه بوضوح «الباب ثم منبج»، في وقت أعلنت أنقرة أنها ستفعل ما تراه مناسباً لصد «أي خطر.. من دون أن تأخذ الأذن من أحد».

ويبدو إصرار الرئيس التركي على خروج «قوات سورية الديمقراطية»، وعمادها «وحدات حماية الشعب» الكردية، من مدينة منبج بريف حلب الشمالي، وكأنه موجه إلى آذان الشركاء الأميركيين الذين لوّح لهم قبل يومين بالخروج من «التحالف الدولي» الذي يتزعمونه ما لم تنسحب «الوحدات» المصنفة إرهابية بحسب أنقرة، من كبرى مدن الريف الحلبي قاطبةً.

وقال أردوغان في كلمة له بالعاصمة التركية أنقرة أمس: إنه سيتم إخراج وحدات حماية الشعب الكردية من مدينة منبج وذلك بعد طرد مسلحي داعش من مدينة الباب. ومضى قائلاً: إن تركيا تسعى إلى إقامة «منطقة آمنة» تغطي خمسة آلاف كيلو متر مربع في شمالي سورية، تضم مناطق جرابلس، الراعي، إعزاز، الباب ومنبج.

وعلى الرغم من التصعيد الذي تولاه أردوغان شخصياً مع واشنطن على خلفية دعمها لـ«وحدات حماية الشعب» ورفضها المواقف التركية حول الموصل، إلا أن الرئيس التركي أشار إلى مشاورات أميركية تركية بشأن عملية مشتركة محتملة لإخراج تنظيم داعش من مدينة الرقة، وأعاد التذكير بأن بلاده لا «أطماع لديها في أراضي سورية أو العراق».

ومن جانبه، أكد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، تطهير ألف و٢٥٠ كلم مربع من عناصر تنظيمي داعش و«وحدات حماية الشعب»، «الإرهابيين» شمال حلب، منذ انطلاق عملية «درع الفرات» في آب الماضي.

وشدد يلدريم في كلمة ألقاها أمام نواب كتلة حزب العدالة والتنمية الحاكم على أن تركيا لا تهدف إلا إلى إرساء السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وأضاف: «ليعلم الجميع أننا نفعل ما نراه مناسباً وقت ما نشاء لصد أي خطر يهدد بلادنا ودونما تردد ولا نحتاج لإذن من أحد».

وتمكنت ميليشيات «الجيش الحر» المنضوية تحت لواء عملية «درع الفرات» من توسيع طوق الأمان حول مدينة مارع مسيطرةً على قريتي تل مالد والسيد علي.

قوات من مجلس منبج العسكري (أرشيف)

وأوضح الجيش التركي في بيان له أمس، أن ميليشيات «الحر» مدعومةً بغطاء مدفعي وجوي، أحرزت تقدماً كبيراً في قرى الجابرية، آق برهان وغوز شرقي مدينة مارع.

في غضون ذلك، نفذت طائرات التحالف الدولي ١١ غارة جوية استهدفت مواقع تنظيم داعش في قرى حساجك وغوز وثلثانة، ما أسفر عن مقتل ٢٠ عنصراً من التنظيم، حسبما أعلن بيان الجيش التركي، والذي أشار أيضاً إلى أن الطائرات الحربية التركية قصفت أمس الأول، أهدافاً تابعة لداعش في قرى مزرعة العيون، غوز، شدود وحاج كوسا.